

شرح من
الذي يورد في
التي وعلاجه
والتي وعلاجه

للتنى فلو جعل من الغفور لانتان ذلك هنا لان العوا انقلبت
يا فله لتعذر اما نيل وصفا ونظير ذلك في الجسميات
بمخالفة الجمر فلا قول ما يقدر للتعذر اي ما يقدر فيه
الا عراب لكونه يمنع من ظهوره التعذر وليس هذا القسم
مختصا قويا ذكره الشارح بل لغيره ما استلغته كل في
النظم قوله كالعن كالحا في التعديل اي مثل التعديل من
كل اسم يعرف اخره الى لازمة ويسمي هذا القسم بقصور
لكونه ضد المبرود وهو الاسم العرف الذي اخره همزة
بعد الف زائدة كعسا وردا لكونه منع من ظهوره
مطلقا لا محرابه الحركات والقصر معناه لغة المنع
والتعديل الاول اولى لان التعديل الثاني يشتمل على
فانه ممنوع من ظهور الحركات مع انه لا يسمي بخصو
اللام الا ان يقال ان علة التسمية لا يلزم اطلاقها وانما سماها
قوله وعلاجه اي من كل اسم مضى الى بالتركيب ليس
يشق والاجمع مذكر سالم ولا يغمور ولا يمتوهما قوله
جا القتي سرنوع بفتح مقورة على الالف الموجودة منع
من ظهورها التعذر واما جا القتي فتبي ثم سرنوع بضم
مقدرة على الالف المحذوفة لا لتساكن منع من ظهورها
التعذر اذ أصله فتنى تحركت الياء والفتحة ما قبلها فتنى
الفا فالفتي ساكنان الالف والفتحة في محذوفة الالف
لا لتساكن منع من ظهورها التعذر اذ أصله فتنى
تحركت الياء والفتحة ما قبلها فتنى الفا فالفتي ساكنان
الالف والفتحة في محذوفة الالف لا لتساكن منع من ظهورها

قوله

قوله ان ذات الالف لا تقبل الحركة وذلك لانها ساكنة لانها
الف لينة فلوريش تحركها انقلبت حرف فخفا وسارت همزة
ولذلك كان التقدير هنا الغفور اما العور للثقل فان الحرف
يقبل الحركة لكنها تستثقل عليه كالقاضي فان الياء تقبل
الضمة لكنها تكون ثقيلة فقد ظهر كالحرف بين ما يقدر
للثقل وما يقدر للغفور قوله ان تثقل بحركة النافية
فلا يقبل حركة الهمزة اذ لا يتواراة اثران على شيء واحد
تغور فيها اية من الالف في القصور وهو لقبه ونحوه والياء
تجبه لضعفها الياء في النظم ثم حمل تقوير الحركات الثلاث اذ
كان الاسم الذي اخره الف يسر واما اذ كان ممنوعا من
العروف كوني وعبيد فانك تقدر حية الهمزة رفاعا لفتحة
بضم او حيرا فتفي حالة النصب تكون عليه وفي حالة الجر
تكون نائية عن الكسرة وذوق بعضهم ان تقوير الكسرة
في حالة الجري الاسم الذي لا يتصرف ويحذف فانه ما انما
المنف فية المثقل ولا تقبل مع التقدير والجمييه بان الثقل
منها بعد عنه مطلقا في المنقل وفي التقدير لان الفعل ه
لا يدخله الكسرة مطلقا فكذا ما يشبهه قوله وتظهر الكسرة
قال ابن مالك هذا هو الصحيح عندني ومن تور كسرة اخرى
فقد ارتكب تكلفا لا مزيد عليه ولا حاجة اليه قال ابو
حيان ولا اعرف له سلفا في هذا المذهب فنبيسه قد
ظهرت في المنصاف الى النظم مذهب اربعة الاول
مذهب الجمهور انه يحذف عن الاحوال الثلاثة الثلاث
انه يسي وهو مذهب الجمهور في زائفة الشباب والطرز في

شرح من
موجب هذا التعذر
ذات الالف لا تقبل الحركة
ويقبل بالثقل
بمخالفة النافية فتقدر
وهو محرابك الثلاثة
قال ابن مالك ان المنصاف
الما يقدر فيه المقوم
فقط وتظهر الهمزة في
حاله الجرام

Copyrighted by University